ندوة حوار ومصارحة بين المواطنين والمسؤولين في السماوة

المحافظ ينتقد إحالة وتنفيذ المشاريع في مدن واقضية ونواحي المثنى

مواطنون يطالبون بمحاسبة المقصرين إدارياً ومالياً وشعبياً

امكانية تحمل مسؤولية تحقيق الأمن في المحافظة دون الحاجة إلى القوات الأمريكية والهولندية

السماوة/عدنان سمير
تصوير/قاسم محمد

انتقد السيد محمد علي حسن الحساني محافظ المثنى طريقة تنفيذ المشاريع التي نفذت في المحافظة بسبب العلاقات الشخصية بين بعض المترجمين والمقاولين.

وأكد أن هناك مدرسة أحيلت إلى المقاول بكلفة ٣٣ ألف دولار وصرف عليها ثلاثة آلاف دولار فقط. ومدرسة أخرى أزيل صبغ جدرانها مع أول سقوط للأمطار وغيرها من المشاريع الخدمية الأخرى التي لم تكن في المستوى المطلوب.

تكاتف الجميع حقق الأمن

وقال خلال ندوة (السماوة هموم وشجون) والتي عقدت لأول مرة في السماوة بين المحافظ ووجهاء وبرلمان السماوة الشعبي المستقل ومواطنين من مختلف الشرائح والتي اتسمت بالجرأة والصراحة وحرية الرأي. قال المحافظ: إن المحافظة طلبت من سلطة التحالف والمنظمات الإنسانية الإطلاع على المشاريع وتشكيل لجنة للاحظة ومتابعة المشاريع. وقال إن هذا اللقاء يأتي لتبادل الرأي والاستفادة من الآراء التي تطرح والاستماع إلى الأسئلة والاستفسارات لدى الكثير من الناس في السماوة.وأكد أن الوضع الأمني المتردي في المحافظات الأخرى وما حصل خلال الأيام السابقة كاد أن يعصف بالمحافظة غير أن جهود الجميع حالت دون ذلك. على الرغم من أن بعض الأعمال حدثت كضرب معسكري القوات اليابانية والهولندية لأكثر من مرة بقذائف الهاون غير إننا تمكنا من معرفة هوية المسلحين وكان ممكناً حدوث أعمال عسكرية أخرى في السماوة والرميثة غير أن جهود ومساعي الشيوخ والوجهاء حالت دون ذلك.

مشاريع إسكان ملحة

أما بالنسبة للإعمار والبناء قال المحافظ أن ثمة مشاريع ستنفذ قريباً أهمها ربط السماوة بطريق المرور السريع وطريق الخضر - الوركاء. وجسر في الدراجي وآخر في المجد. وهناك مجمع سكني يشتمل على ٥٠٤ وحدات سكنية بالإضافة إلى المرافق الخدمية والتعليمية والصحية قد رسا على إحدى الشركات. ومشروع آخر لترميم ٦٥ مدرسة فضلاً عن تعديل وتسوية الطرق الريفية بفرشها بالسبيس حيث أنجز أكثر من ٢٥ طريقاً ريفياً في مناطق مختلفة من المحافظة.

وهناك جهود لاستحصال التمويل لتنفيذ مشاريع ضمن مجال الري والبزل والزراعة. ومنح إجازة لإقامة معملين للأسمنت وللطابوق لمعالجة الشحة الحاصلة في هاتين المادتين وإن البلد سيشهد حملات كبيرة للبناء والإعمار.

تشكيل لجنة شعبية لمتابعة متطلبات النهوض بالمحافظة

ملاحقة قطاعي الطرق

وأكد المحافظ أن حصول حالات التسليب التي تحصل للمركبات هي خارج حدود المحافظة حيث إن المحافظة لغاية منطقة الطابو شمالي مدينة الرميثة وهناك متابعة حثيثة لغاية قضاء الحمزة. وقبل ثلاثة أيام تابعت الشرطة والدفاع المدني مجرمين لغاية الديوانية وقد طلبنا من محافظ الديوانية التنسيق ومعالجة هذا الموضوع معهم. ولا نرغب في أن تجوب الطائرات الأمريكية والهولندية سماء المحافظة لملاحقة قطاعي الطرق والسلابة وإنما نود أن نعالج الموضوع بوسائلنا الخاصة.

آراء سديدة

فيما دعا السيد عبد الرضا آل غريب الشباب لحماية المدينة وتعاون الجميع في استتباب الأمن. وتبليط الطريق الثاني بين السماوة والديوانية وضرورة معالجة الطحين الموزع على المواطنين.

وذكر المهندس عبد العال طاهر أن تجاوز الباعة على الطرق والأماكن العامة بات وضعاً يثير الاشمئزاز ومن الضروري معالجة شحة الماء الصالح للشرب في الكثير من الأحياء السكنية ورفع التجاوزات عن الأنابيب الناقلة للماء من خلال سقي البساتين القريبة من المدينة.

كما إن المشاريع نفذت من خلال العلاقات الشخصية وليس باعتماد الجوانب العلمية والأصولية فضلاً عن ضعف الإشراف على المشاريع بسبب العلاقات الشخصية والمحسوبية والدعوة للإشراف على المشاريع وتنفيذ شروط العقد. ونقترح حسم ٢٠٪ من قيمة المقاولة لديمومة العمل. وتشكيل لجنة من خارج الدائرة المشرفة على العمل لمتابعة الأعمال والمشاريع.

محاسبة المقصرين

ودعا السيد عبد الجبار بجاي الذي أدار الندوة إلى محاسبة مدير الدائرة المقصر محاسبة شعبية وليست قانونية فقط. فيما ذكر السيد جميل علوان عزوز من البرلمان الشعبي المستقل أن البرلمان سبق وأن ناشد المحافظ عبر جريدة (ساوه) التي تصدر في المحافظة بضرورة متابعة المخالفات المالية والقانونية ورداءة المشاريع التي نفذت وأكد أن هذا الموضوع حساس ومهم ويجب متابعته خشية أن يصبح مثل (كوبونات النفط) التي كشفت عنها جريدة (المدى).

وقال المواطن هلال نعوم ينبغي أن نعالج تفشي الفساد الإداري وإن حملة اجتثاث المقصرين تشبه حملة اجتثاث البعث من الدوائر. يجب أن تجري في المحافظة.

لجنة شعبية للمتابعة

وعلق المحافظ على الأحاديث بالقول أن ظاهرة التجاوز على الشارع متفشية في كل أنحاء العراق. وأن مشكلة الباعة المتجاوزين سيتم حلها بتوزيع الأكشاك على المشمولين في سوق الزهراء وقد جرت إحصائيات من عدة جهات وستنجز خلال الأسبوع الحالي.

وأنا أتفق مع المتحدثين أن الكثير من المشاريع هي دون المستوى المطلوب وقد وجهنا بمحاسبة المقصرين فيما لم يسمح لنا بتطويع شرطي واحد من المحافظة ضمن جهاز المرور. وقد كلفنا ٣٠ شرطياً من الشرطة المحلية لحماية الطرق الخارجية ولم تجهز دائرة المرور بأية آليات وأجهزة وأسلحة باستثناء حماية الطرق.

وفي ختام الندوة شكلت لجنة من برلمان السماوة الشعبي المستقل والوجهاء لمتابعة المشاريع تسمى باللجنة الشعبية للمتابعة. وأن تجري الندوة بشكل دوري شهرياً. ورفع برقية تأييد للحكومة الجديدة ورئيس الجمهورية.

الرقابة الصحية والتفتيش والسيطرة النوعية تتخليان عن واجباتهما في مراقبة معامل إنتاج الثلج

بغداد / رحمن الجواري

في الوقت الذي يطالب فيه الكثير من المواطنين الرقابة الصحية والتقييس والسيطرة النوعية بأن تأخذا دورهما كما يجب للحد من ظاهرة انتشار المواد الغذائية والعصائر والمشروبات الغازية المستوردة التي نفدت مدة صلاحها أو صنعت بمواصفات غير صحية والتي من الممكن أن تسبب للمواطن الأذى... تقوم معاملنا الأهلية الخاصة بتصنيع المواد الغذائية بالدور نفسه وتطرح منتجاتها في السوق لتزيد الطين بلة ومن هذه الصناعات هي صناعة الثلج في معامل القطاع الخاص التي تتم بعيداً عن الرقابة الصحية والتقييس والسيطرة النوعية مستغلة ارتفاع درجات الحرارة في الصيف والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي يدفع بأغلب السكان إلى استعمال الثلج في حياتهم اليومية وكذلك أصحاب المحال التجارية حيث يتطلب حفظ بضاعتهم في جو بارد مثل اللحوم والألبان ومشتقاتها.

يتهربون من المسؤولية

وللتعرف على انتشار هذه المعامل في بغداد والمحافظات يتطلب منا إجراء لقاءات صحفية مع دائرة الرقابة الصحية. ودائرة التقييس والسيطرة النوعية إلا إننا في حل من هاتين الدائرتين لعزوف الأولى عن التعامل مع الصحافة وتملص الثانية من المسؤولية وإلقاء اللوم على وزارة الصناعة والجهات الأخرى حيث افادنا السيد مدير قسم الرقابة البيئية في وزارة البيئة قائلاً: أن المشاكل التي تعاني منها معامل الثلج في العراق تتمثل في قدم وصدأ القوالب المستخدمة. في معظم هذه المعامل وقلة مياه الإسالة للانتاج إضافة إلى افتقارها إلى النظافة والشروط الصحية وهذا بعرضها إلى لاحتمال التلوث داخل الخزانات الموجودة لحفظ المياه إلى جانب احتمال تسرب في خطوط غاز الأمونيا المستخدمة في صناعة الثلج والذي يؤدي هو الآخر، إلى تلوث بيئي إلى جانب تلوث الإنتاج.

وفي الاتجاه نفسه أن قسماً كبيراً من عمال هذه المصانع لا يحمل البطاقة الصحية ولا يخضع للفحص الدوري الذي يؤكد سلامته من الأمراض المعدية وأن أغلبها تم إنشاؤه في مناطق سكنية أو تجارية وهذا يخالف القواعد والشروط البيئية وخاصة أن أغلبهم يستخدمون المولدات الكهربائية الكبيرة الديزل التي تلوث البيئة الموجود فيها المعمل.

أدوات نقل غير صحية

وبعد أن عرفنا رأي دائرة الرقابة البيئية بقي علينا أن نعرف أن أغلب هذه المعامل غير خاضعة للرقابة الصحية وأنها تستخدم السيارات الحوضية في نقل المياه إلى خاناتها ومن النهر مباشرة وفي كل الأحوال المواطن هو الضحية وأن أصحاب هذه المعامل ليس لهم هم سوى استغلال هذه الأشهر من السنة لتحقيق أكثر الأرباح على حساب صحة المواطن.

أين التعاون المشترك؟

ولكن الذي نريد قوله اليس من الأجدر بالرقابة الصحية والجهات المسؤولة عن مثل هذه الصناعات أن تتكاتف وتقوم بحملات مشتركة لمعالجة مثل هذه الظواهر المدانة التي قد تؤدي بحياة المواطن أو تنقل لنا فيروساً قد يسبب أمراضاً معدية تؤدي بحياة عدد من الأبرياء.. وهل يخفى على أحد من المواطنين أو المسؤولين عند استخدام الثلج في تبريد الماء أو بعض المشروبات أو الفواكه يجد الكثير من المخلفات التي يشاهدها بعينه المجردة وتشمئز منها النفوس قبل أن تتأثر بها الأبدان.. وعليه نقول هل تستيقظ وزارة الصحة متمثلة بجهاز الرقابة الصحية وتشكل فرق عمل مشتركة مع التقييس والسيطرة النوعية ووزارة البيئة والداخلية لمعالجة هذه الظواهر أم تبقى تغط في نوم عميق.

ردود واجابات

تلقت المدى ردوداً واجابات من وزارة الموارد المائية والبيئة وأمانة بغداد حول عدد من الشكاوى المنشورة في عدد من صفحاتها بتواريخ واعداد متفاوتة وفي الوقت الذي نثمن فيه جهود هذه الوزارات والدوائر في متابعة الصحف اليومية وخاصة (المدى) للاطلاع على معاناة المواطنين ومحاولة تذليلها بالمكن المتاح لديها وننشر هذه الردود كما جاءت.

إلى صحيفة المدى.

شكوى

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الموقرة بعددها ١١٦ في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (البصرة تستغيث بمن ينجدها من تلوث البيئة)

وبهذا نود أن نبين الآتي:

قام وفد من وزارة البيئة بزيارة إلى محافظة البصرة برئاسة علي عزيز / الوكيل الاقدم للوزارة والسيد حسين عبد الكريم / المفتش العام والسيد أحمد حقي / مدير عام دائرة البرامج الإقليمية والمحلية.

تمت خلالها مقابلة السيد المحافظ والتباحث مع وفد جامعة البصرة ومركز علوم البحار والالتقاء مع (CPA) وزيارة عدد من المواقع الملوثة في شط العرب حيث تعرف الوفد على المشاكل البيئية في المحافظة وتم عرض مشروع إقامة مركز اقليمي للمناطق شبه الرطبة للدول الثلاث المطلة على شط العرب وشمال الخليج فضلاً عن التباحث مع سفراء سلطة الائتلاف والتي تركزت على طلب مساعدة السلطة في تأمين ومساعدة المحافظة لتخفيف المعاناة الملقاة عليها وبالأخص في ميدان مشكلة مياه الشرب ومشكلة التلوث النفطي لمياه شط العرب وتم التعرف على أسباب ارتفاع مستويات التلوث وسوف يتم عرضها في اجتماع مجلس التعاون البيئي لحث وزارة النفط بالتعاون مع وزارة البيئة لاتخاذ الخطوات الفعالة للحد من النتائج الخطرة لتلوث مياه شط العرب.

للتفضل بالاطلاع مع التقدير

سعاد جاسم الغرابي
مدير عام دائرة الشؤون الادارية
١/ ٦/ ٢٠٠٤

جريدة المدى الغراء

م / شكوى

نهديكم تحياتنا...

إشارة إلى الشكوى المنشورة بجريدتكم الغراء بالعدد ٩٢ في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (إجراءات عملية للمواجهة الاطلاقات المائية العالية القادمة من تركيا).

نود أن نبين بأن الموقف مسيطر عليه حالياً وإن هناك انخفاضاً كبيراً في مناسيب المياه وإن حالة الفيضان تعتبر منتهية من الناحية العملية.

للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير

ء/ وزير الموارد المائية
سهير سلمان عبد الوهاب

جريدة المدى الغراء

م/ إجابة

اشارة إلى ما نشر في جريدتكم بعددها ١٠٦ في ٦/ ٥/ ٢٠٠٤ نود اعلامكم إنه قد تم العمل بموجب خطة معلنة وضمن الامكانيات المتاحة والميزانية الخاصة بقسم النظافة كذلك تم ابلاغ المتعهد بضرورة وضع الاغطية فوق السيارات المحملة بالنفايات التابعة لها.

شاكرين اهتمامكم... مع التقدير

عادل حسون العرداوي
ء/مدير العلاقات والاعلام
٨/ ٦/ ٢٠٠٤

إلى/ جريدة المدى الغراء

م/ إجابة

اشارة لما ورد بجريدتكم بعددها ٩٣ في ١٥/ ٤/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (صورة وتعليق) نود اعلامكم بان المنطقة التي يوجد فيها التخسف في المحلة ٨٢٦ هو قيد الانجاز وينفذ من قبل احد المقاولين.

شاكرين اهتمامكم.. مع التقدير

عادل حسون العرداوي
ء /مدير العلاقات والاعلام
٩/ ٦/ ٢٠٠٤

مدير شرطة نينوى يطالب بتطبيق عقوبة الإعدام ويدعو المحامين إلى التخلي عن الدفاع عن المجرمين

الموصل / نزار عبد الستار

دعا اللواء محمد خيري البرهاوي، مدير شرطة نينوى، إلى إعادة النظر في تطبيق عقوبة الإعدام وعدها ضرورة لابد من منها لمكافحة الجريمة في المجتمع العراقي وطالب نقابة المحامين بالنظر بجدية إلى الهدف الذي تسعى إليه الشرطة العراقية في الوقت الحاضر وقال خلال مؤتمر صحفي أن الشرطة تقوم بدورها على أحسن وجه إلا أن الثغرات الموجودة في القانون وعدم تطبيق عقوبة الإعدام لن تساهم بشكل جاد في معالجة التسيب الأمني الحاصل في البلاد في إشارة منه إلى ضياع الجهود التي تبذلها الشرطة في اجتثاث الجريمة من المجتمع.وأكد البرهاوي أن مديرية الشرطة تنسق في الوقت الحاضر مع نقابة المحامين للوصول إلى حالة من التوافق وعد هذه المحاولة من الوسائل التي ستساهم في تقليل الضرر الذي يقع على عاتق المجتمع من خلال الاستماتة في الدفاع عن المجرمين من قبل المحامين وإن معظم الذين يرتكبون الجرائم بحق المواطنين هم من اصحاب السوابق وقد جرى إطلاق سراحهم في العفو الذي أصدر رئيس النظام السابق.

وقال مدير شرطة نينوى: ليس من المعقول أن تقوم جهات محسوبة على القضاء بتبديد جهود الشرطة العراقية.

لنتعاون معهم خدمة لبلدنا

معظم ما يتعرض له المواطن من حوادث يعالجها رجال الدفاع المدني

ميسان / محمد الحمراني

من أجل تجاوز الكثير من الظروف التي خلفتها المرحلة الماضية، تعمل مديرية الدفاع المدني في ميسان بجهود مكثفة لأن أغلب المشاكل التي يمر بها المواطن تحتاج إلى مساعدة عناصر... بسبب عدم وعي البعض بما توصل إليه الدفاع المدني من تطورات وآليات دفاعية، تسهم في اجتثاث وتقليص وقوع الكارثة وبدأت هذه الجهود مع اليوم الأول لانتهاء الحرب وتضرر الكثير من المواطنين الأبرياء لتأخذ تشكيلات الدفاع المدني دوراً إنسانياً في معالجة أغلب هذه المشاكل وكذلك بعد الحرب بأشهر بدأ بعض المواطنين، يتجولون والانفجارات ومثل هذه الحوادث وقعت في منطقة العمارة السكنية وراح ضحيتها ما يقارب الـ(٥) أشخاص أو تلك التي قتلت عائلة وامتدت نيرانها إلى عائلة أخرى.. لولا تدخل رجال الدفاع المدني فيما بعد وأغلب هذه المشاكل سببتها بعض الأسلحة القديمة، التي استخدمتها قوات النظام السابق في ضرب طائرات التحالف ولكنها قصرت ووقعت على المواطنين الأبرياء. لتأخذ تشكيلات الدفاع المدني دوراً إنسانياً في معالجة أغلب هذه المشاكل وكذلك بعد الحرب بأشهر بدأ بعض المواطنين، يتجولون داخل الثكنات العسكرية ويتسببون في انفجارات وحرائق كبيرة أدت إلى أضرار في الأرواح.

إطفاء الحرائق

السيد ليلو سعدون أميش.. مدير الدفاع المدني في ميسان قال: في الأيام الأخيرة.. قامت مديرية الدفاع المدني في ميسان باطفاء الكثير من الحرائق وإبطال مفعول الكثير من الاعتدة في الثكنات السابقة وقمنا كذلك بوضع الخطط اللازمة لاتخاذ جميع التدابير الوقائية الكفيلة بالنهوض بتلك الواجبات الإنسانية النبيلة، وعانت مديرية الدفاع المدني من مشاكل كبيرة منها: وجود دوائر محتلة من قبل مجهولين وكذلك تعرض معداتهم وممتلكاتهم للسرقة ولكن الجهود الفردية لعامليها جعلتهم يحافظوا على بعض الآليات التي هي الآن نواة عمل هذه الدائرة.

انتشال الكثير من جثث شهداء المقابر الجماعية.. ونقل بعض الجرحى من حقول الألغام والثكنات العسكرية السابقة وأضاف: أن من ضمن مهامنا المحافظة على الأمن والنظام وخدمات النقل والخدمات الهندسية وخدمات الكهرباء وخدمات الإنقاذ والتعمير والخدمات الصحية.

بريد المدى

ضمن زاوية بريد المدى وصلنا في الفترة الأخيرة عدد من الرسائل التي تحمل في طياتها طلبات مشروعة سنعرض قسماً منها عبر هذه الزاوية لعلها تجد حلاً من قبل المسؤولين في حكومتنا الجديدة.

فصل جماعي في وزارة الزراعة

مجموعة من منتسبي البيوت الزجاجية التابعة لوزارة الزراعة تم فصلهم عام ١٩٨٧ بشكل جماعي نتيجة لوشاية من قبل أحد المنافقين

كما يقولون في رسالتهم وبدون صرف أية استحقاقات لهم بما في ذلك الراتب التقاعدي وهم الآن يعرضون مشكلتهم أمام انظار الوزارة الجديدة لعلهم يعادون إلى الخدمة أو يعوضون بما تراه الدائرة القانونية في الوزارة مناسباً لهم.

شركة الببسي تلوث نهر دجلة

رسالة أخرى من مواطن طلب منا عدم ذكر اسمه تصب في الصالح العام يقول فيها أني أعمل في أحد المعامل العديدة التي تقع على نهر دجلة ومنها معامل المشروبات الغازية الببسي والتي عادت إدارتها إلى رمي فضلات هذه المعامل التي تحمل مواد كيمياوية يتم بها معالجة غسل القناني في مياه دجلة مما يسبب تلوث مياه هذا النهر الخالد بينما كانت هذه المخلفات في السابق تنقل بسيارات حوضية وترمى في مناطق بعيدة عن النهر. فنرجو من حماية البيئة اتخاذ ما يلزم بصدد عدم تلويث هذا النهر وقتل الثروة السمكية فيه.

شارع السعدون يشكو الزحام

أما الرسالة الأخرى فهي من المواطن علي عبد الله خير الله أحد أصحاب المحلات في شارع السعدون مقابل ساحة النصر يقول فيها أن غلق الشارع بدءاً من محطة وقود السعدون إلى فندق الشيراتون والمريديان بين الحين والآخر يعد امراً غير مبرر وأنه يسبب الكثير من المشاكل والاختناقات المرورية علاوة على ما يتركه من وقوف للسيارات أمام المحلات وهم ينتظرون أن تخف الأزمة حتى يعاودوا السير ثانية وقد اثر بالنتيجة على مصادر رزقنا وعليه نطالب الجهات المسؤولة أن تحسن من انسيابية السير في هذا الشارع الحيوي التجاري علاوة على كونه يوصل إلى مجمع الأطباء في ساحة النصر.

استرحام

وهذه رسالة أخرى من المواطن علي فيصل ناجي يطلب فيها من المسؤولين في وزارة الموارد المائية النظر في قضيته قائلاً: إني مواطن من سكنة محافظة البصرة سبق أن قدمت طلباً حول تعييني شرطياً في جهاز شرطة (F.B.S) التابع إلى وزارة الموارد المائية. ودخلت دورة تدريبية حول التعيين واستمريت في الدورة لمدة عشرة ايام وتخرجت من الدورة المذكورة وظهر تعييني في محافظة البصرة - شركة العشار واستمريت في الدوام الرسمي قرابة عشرة ايام وقد انقطعت عن الدوام لظروف عائلية قاهرة جداً بعدها فصلت من الوظيفة وبقيت بلا عمل، لذا جئتكم بطلبي هذا مسترحماً عطفكم الأبوي لإرجاعي إلى وظيفتي علماً بأني قد خاطبت وزارتكم ما يقارب ثلاث مرات فلم أحصل على جواب حول الموضوع أتمنى من سيادتكم النظر في حل قضيتي داعياً المولى أن يوفقكم لما فيه السلامة والخير للجميع.